وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٣ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنيا

عن العام المالى ٢٠٠١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا جلسة ٢٠٠٢/٤/٢٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٣/٢/١٦ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة المنيا عن العام المالى ٢٠٠١ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤٠٢٤١٤,٤٧ جنيه (فقط أربعمائة واثنان ألف وأربعمائة وأربعة عشر جنيهًا وسبعة وأربعون قرشًا) ، وبلغت جملة المصروفات مبلغ ٣٤٢٢٤٥,٩٣ جنيه (فقط ثلاثمائة واثنان وأربعون ألفًا ومائتان وخمسة وأربعون جنيهًا وثلاثة وتسعون قرشًا لاغير) .

وزيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٦٠١٦٨,٥٤ جنيه (فقط ستون ألفًا ومائة وثمانية وستون جنيهًا وأربعة وخمسون قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠١/١٢/٣١ مبلغ ١٧١٩٦٧٩,٤٦ جنيه (فقط واحد مليون وسبعمائة وتسعة عشر ألفًا وستمائة وتسعة وسبعون جنيهًا وستة وأربعون قرشًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٣/٢/١٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب